

المحور الأول: النظم القضائية المقارنة:

هناك نوعان من الأنظمة القضائية في العالم، وكل دولة تعتمد التنظيم القضائي الذي يتماشى ويعكس النظام السياسي المطبق فيها، لذلك هناك من الدول من تعتمد نظام القضاء الموحد وهناك من يعتمد نظام القضاء المزدوج:

1- نظام وحدة القضاء :

يعرف هذا النظام بالنظام الأنجلوسكسوني (أمريكا، بريطانيا، كندا، استراليا، نيوزيلندا... إلخ) وبعض الدول العربية ، وهو يقوم على وجود هيكل قضائي واحد في الدولة يتولى الفصل في كل المنازعات بغض النظر عن أطرافها، سواء كانوا أفرادًا، أو أشخاصًا معنوية عامة أو خاصة. وتبعًا لذلك، فإن المنازعات الإدارية التي يكون أحد أطرافها إدارة عامة تخضع لنفس الجهة القضائية التي يخضع لها الخواص.

وبالنسبة للأسس التي يقوم عليها هذا النظام فتتمثل في عدم التفرقة بين الإدارة العامة والخواص، حيث تعامل الإدارة العامة في مركز واحد مع الخواص، ومنه عدم الاعتراف للإدارة بامتيازات السلطة العامة. كما يقوم هذا النظام على أساس عدم التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص، حيث تخضع الإدارة لنفس القانون الذي يخضع له الخواص.

أما عن مبررات الأخذ بنظام وحدة القضاء تتجسد في تطبيق مبدأ سيادة القانون، وكذا مبدأ المساواة، حيث يفرض هذين المبدأين خضوع الجميع لنفس القانون، ونفس الجهة القضائية.

مزايا نظام وحدة القضاء :

- يحقق البساطة والوضوح في العمل القضائي لاسيما بالنسبة للمتقاضين، إلى جانب سرعة الفصل في النزاع، وتفادي مشكل تنازع الاختصاص وتناقض الأحكام (لا يؤدي الى حدوث تنازع في الاختصاص القضائي ولا إلى تعارض الأحكام القضائية).
- يجعل السلطة القضائية تفصل في المنازعات بغض النظر عن طبيعتها وطبيعة الأفراد.

- يجعل المتقاضي في منأى عن متاعب البحث عن جهة الاختصاص التي يتعرض لها في نظام القضاء المزدوج.
- أن النظام الموحد يحقق العدل والإنصاف، لأن القاضي العادي يفصل في النزاع دون أن تهمه طبيعة النشاط المرتبط بالمصلحة العامة.
- يعترف بوجود نزاع واحد ولا وجود لنزاع إداري، وبالتالي وجود قاض واحد وقانون واحد يطبق على جميع فئات المجتمع، دون تمييز بين العادية والإدارية.

عيوب نظام وحدة القضاء :

- تتجسد من حيث عدم تخصص القاضي في المجال الإداري، وتجاهل امتيازات الإدارة باعتبارها صاحبة سلطة، وهو ما يؤثر سلبا على حماية الحقوق والحريات.
- عدم التمييز بين ما تقدمه الإدارة من منفعة عامة وبين ما يتبعه الأشخاص من تحقيق المصلحة الخاصة.
- عدم كفاية وقدرة المحاكم العادية على النظر في كل القضايا المتعلقة بعمل الإدارة.
- إن وجود لجان وعرف داخل النظام القضائي الموحد تختص بالنظر في المسائل الإدارية، لدليل واضح على عجز هذا النظام في مجابهة مستجدات الحياة القانونية في الدولة.

2- نظام الازدواجية القضائية

يعرف هذا النظام بالنظام اللاتيني، وهو يقوم على أساس وجود هيكلين قضائيين، وهما القضاء العادي الذي يختص بالفصل في المنازعات العادية، والقضاء الإداري الذي يختص بالفصل في المنازعات الإدارية.

نشأ هذا النظام بفرنسا نتيجة لظروف تاريخية وسياسية معينة، عرف من خلالها القضاء الإداري الفرنسي عدة تطورات ومراحل، انطلاقا من مرحلة الإدارة القضائية، ثم مرحلة القضاء المحجوز، ثم مرحلة القضاء المفوض، ثم مرحلة القضاء البات. وعبر مختلف تلك المراحل تحققت تدريجيا استقلالية القضاء الإداري عن القضاء العادي.

يقوم على أساس التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص، كما يقوم على أساس التفرقة بين الإدارة باعتبارها صاحبة سلطة، والخواص (الاعتراف بامتيازات السلطة العامة).

ومن بين الدول التي تبنت هذا النظام: الجزائر، مصر، تونس، سوريا، الأردن... إلخ.

مزايا نظام ازدواجية القضاء :

- يراعي مركز الإدارة باعتبارها صاحبة سلطة، مع مراعاة تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة.
- كما يشكل هذا النظام أكثر حماية للحقوق والحريات، وذلك تبعا لتخصص القاضي الإداري، ودوره الإنشائي.

عيوب نظام ازدواجية القضاء :

- نظام معقد يطرح مشكل تنازع الاختصاص
- كما يشكل عبئا مالياً على الدولة باعتباره يتطلب إمكانيات مادية وبشرية نتيجة لمقتضيات وجود هيكلين قضائيين (قضاء عادي وقضاء إداري)

في إطار وجود هذين النظامين القضائيين في العالم، تأخذ الجزائر حالياً بنظام الازدواجية القضائية.